"علاقة الاستثمار العام بإنتاجية القطاع الخاص وأثرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2010 "

بن قوية المختار[1]

الملخص:

باعتبار الدولة تنظيما اجتماعيا، جاء نتيجة تطور تاريخي طويل يعكس مختلف التغيرات و الافكار التي شهدتها الانظمة الاقتصادية، فتقوم الدولة إما بتعديل منظومتها أو تغير استراتيجيتها، بالانتقال من نهج الى نظام يتأقلم مع أهدافها، في اطار هذه الجدلية والتغيرات التي تطرأ على المنظومة الفكرية خاصة في عصرنا الحالي كتدخل الدولة من عدمه في الحياة الاقتصادية هذا ما سوف نبرزه في هذا البحث،

الاستثمار العام، النمو الاقتصادي ،حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

1- مقدمة

إن اهم الموضوعات المثيرة للجدل في الفكر الاقتصادي المعاصر هو حجم دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وليس دور الدولة، لا بل يكاد يكون هناك اجماع في الادبيات الاقتصادية على ضرورة تدخل الدولة في الحياة العامة في كل المذاهب الفكرية ، ولكن الخلاف يكمن في حجم الجرعة "الحكومية" اللازمة لإحياء النشطات الاقتصادية ودفع عجلة التنمية والتي هي "الجرعة" محل خلاف بين المدارس الفكرية الاقتصادية .

و من الحقائق الجلية التي اثبتتها التطورات الفكرية في اعقاب الازمة الاقتصادية 2008 التي اجتاحت معظم دول العالم، وللتقليل من حدتها اقترحت الولايات المتحدة الامريكية في قمة مجموعة العشرين –لندن 2009- بضخ 1100[2]مليار دولار منها 500 مليار توجه الى زيادة موارد صندوق النقد الدولي، و يجب على الدولة اعادة دورها في الرقابة على الاسواق خاصة منها المالية هذا من بين ما اقترح وصودق عليه وهو ما يثبت الدور المحوري لحجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، تأكيدا لما أثبتته نظريات النمو المعاصرة- نظريات النمو الذاتي ***endogènous growth theory***

هذه النظريات ترى أن النمو الاقتصادي يتحدد بتصرفات اطراف النشاط الاقتصادي ، ومتغيرات الاقتصاد الكلي، وهناك عوامل كثيرة غير تلك التي سردتها النظريات النيوكلاسيكية –تراكم رأس المال المادي- يمكن أن ينشأ

---

1 استاذ مساعد(أ) بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر -3-

2) فضيل رابح"الازمة المالية الاسباب، الانعكاسات الحلول" مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي" العدد 12 ،2009 ص 38

من خلالها آثار خارجية ايجابية externalités positives وأن العوامل الرئيسية المولدة للنمو في نظر رواد النمو الذاتي، تتمثل في أربعة مصادر هي :

- رأس المال المادي أو المعرفة *capital phisique ou connaissance* رومر1976
- رأس المال البشري *capital humain* ،*لوكا*،لوكاس1988
- راس المال التكنولوجي capital technologique رومر أجيون وهويت هيلبمان و جيروسمان
- رأس المال العام (الاستثمار العام) خاصة في البنية التحتية. capital public "بارو" 1990

والمتمعن في هذه النماذج يري بوضوح الدور البارز للدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية بما تنفقه على هذه العناصر ،مما يعني اعادة الاعتبار الى اهمية تدخل الدولة سواء بسياستها المالية أو النقدية أي دراسة التأثير المباشر لها (الدولة) على الانتاجية الخاصة من خلال استثماراتها العامة.

ولعلى في مقالنا هذا نود التركيز على المصدر الاخير من مصادر النمو أي الاجابة عن السؤال التالي: **ما علاقة الاستثمارات العمومية بإنتاجية القطاع الخاص وما هو دوره على النمو الاقتصادي؟**

و قبل تحليل هذه العلاقة وتحديد الأثر يجدر بنا التذكير ببعض المفاهيم التالية

أ- ماهية رأس المال العام:

يتمثل راس المال العام في مجموع التجهيزات و الخدمات العامة المملوكة للدولة أو الاشخاص الاعتبارية والتي تساهم في انتاجية القطاع الخاص ويمكن التمييز بين نوعين من راس المال العام[3]

- **رأس المال العام الانتاجي** وهو الذي يؤثر على دالة إنتاج رأس المال الخاص من خلال التأثير علي معدل التطور التكنولوجي أو راس المال البشري والملاحظ هنا ان العلاقة وطيدة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص إذ يؤثر الانفاق الاستثماري الحكومي علي أحد عوامل النمو الذاتي بكيفية تسمح بارتفاع المكاسب الاحتمالية للاستثمار الخاص.
- **رأس المال الاستهلاكي** وهو الذي يسمح بتحسين مستوى رفاهية المستهلكين، ولما نتكلم عن المال العام المنفق يتضح ان سياسة الدولة الاقتصادية تؤدي دورا بارزا في النمو، خاصة من خلال حجم ميزانية التجهيز(الاستثمار) المخصصة لزيادة القدرة الانتاجية أو الخدماتية أي البنية التحتية.

يعتبر الاستثمار متغيرا اقتصاديا كليا لا يقتصر فقط على تكوين طاقات إنتاجية جديدة لإقامة المشروعات الجديدة، بل يتوسع إلى تكوين استثمارات بهدف المحافظة على الطاقات الإنتاجية في المشروعات القائمة. فهو عنصر ديناميكي مرتبط بالزمن وذو أهمية اقتصادية كبيرة، لما له من علاقة مع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى كالادخار والدخل.

3) عبد الباسط وف، " النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية" دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 108

ب– الإستثمار العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي

- **الاستثمار العمومي:** نقصد بالاستثمار العام، أو استثمار الدولة: هو تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية، أو أنه مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة يهدف إلى رفع القدرة الإنتاجية [4] للمجتمع ويتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، وأن رفع الطاقة الإنتاجية للمجتمع الذي حدده بيتلهايم [5]
- **النمو الاقتصادي:** يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن.بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة[6].

وكذلك يعنى بالنمو الاقتصادي توسيع قدرة الاقتصاد على الإنتاج خلال الزمن، و يحدث التوسع في الناتج الكامن عندما تحدث زيادة في الموارد الطبيعية.الموارد البشرية، رأس المال، أو عندما يحدث تقدم تكنولوجي[7]

"إذن يؤثر رأس المال العام على النمو الاقتصادي من خلال نوعين من الاليات[8]، الاولى تتعلق بالاقتصاد الكلي، أي كلما كان الانفاق العام اكثر ارتفاع كلما كان هناك تهيئة أكبر للنشاط الاقتصادي و ينعكس ذلك –في نماذج النمو الذاتي– بتحقيق معدل نمو دائم أكثر ارتفاعا، والثانية تتعلق بالتكنولوجيا أي هناك انفاق عام يتولد من خلاله تراكم المعارف (التعليم البحث والتطوير...)،

2– الجانب النظري لنماذج الاستثمار العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي هناك عدة نماذج لا يتسع المقال لذكرها نكتفي بـــ:

2–1 نموذج، (Aschawer) حول تأثير الاستثمار العام على الاستثمار الخاص

أكد (**Aschawer**, 1977) على وجود علاقة بين الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص. فإذا توقع ارتفاع رأس المال العمومي، فإن إنتاجية رأس المال الخاص ترتفع. أما إذا توقع ارتفاع الإنتاجية الحدية للرأس المال المنتج من طرف طلب متوقع، فإن الإيراد الحقيقي سوف يتغير.

تعود الدراسات النظرية التي تقدر هذه التأثيرات لكل من (**Eberts**, 1986)، (**Aschawer,** 1988, 1989)، و(**Mannel**, 1990). وكانت النتائج التي توصل إليها (**Aschawer**, 1988) تظهر أن إنتاجية رأس المال الخاص ترتفع تأثرا بالاستثمار العام، وأن ارتفاع مخزون رأس المال العمومي يتحقق بواسطة عودة رأس المال الخاص.

---

4) : محمد عباس محرزي . اقتصاديات المالية . ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر– 2003

5) Bettelhiem : Planification et croissance accélérée . P . 68

6 محمود يونس،أحمد منصور،السيد محمد أحمد السريي،مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعية الإسكندرية ص:29،طبعة:2000.

7 د.دومينيك سلقاتور،د.يوجين دوليو، مبادئ الاقتصاد ملخصات إيزي شوم، ترجمة د.علي أحمد علي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، شمم مصر الطبعة العربية الأولى 2004 ص 40

8) *ARTUS(Patric), «Théorie de la croissance et des fluctuations »*, P.U.F ?Paris,1993, p 115

حيث يفترض (**Aschawer**) أن إنفاق الرأس المال العمومي يؤدي إلى رفع الإنتاجية الحدية للرأس المال الخاص. فإذا توقع الأعوان الاقتصاديون أن ارتفاع (أو انخفاض) إنتاجية رأس المال الخاص راجع إلى ارتفاع (أو انخفاض) متوقع للنفقات الاستثمارية العمومية، فإن الاستثمار الخاص سوف يرتفع (أو ينخفض) كما يلي:

$$IP_t = \alpha_0 + \alpha_1 IP_{t-1} + \alpha_2 I_{t-1} - \alpha_3 I_t^e + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots 01$$

حيث: IP_t : هو الاستثمار الخاص (استثمارات القطاع الخاص)

I_t : هو الاستثمار العمومي (استثمارات القطاع الحكومي)

I_t^e : هو الاستثمار العمومي المتوقع

وبعد الدراسات الإحصائية التي قام بها (**Aschawer,** 1988) توصل إلى أن لا الاستثمار العمومي ولا الاستثمار الخاص له تأثير إحصائي على معدل عائد رأس المـــال الخاص، حيث تبيّن الاستثمارين كمتغيرين متباعدين.

فاستثمارات القطاع الخاص (IP_t) تحدد ديناميكيا من طرف استثمارات القطاع الخاص في الفترة السابقة واستثمارات القطاع الحكومي (I_t).

كما أن الاستثمار العمومي في الفترة (t) هو معادلة للمعطيات (المعلومات) المتاحة في الفترة (t-1)، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$I_t = \beta + \phi L I_{t-i} + \psi L DG_{t-i} + \varepsilon_t \quad \ldots 02$$

حيث: L : هو معامل التأخير

DG_{t-i} : هو العجز في القطاع الحكومي خلال الفترات السابقة

تبين المعادلة، على أنه هناك علاقة تربط بين الاستثمارات العمومية والعجز حسب (**Seater,** 1985)، حيث أن الاستثمارات العمومية تتأثر بالعجز في القطاع الحكومي في الفترة السابقة.

بإدخال معامل العجز تصبح هذه الأخيرة:

$$IP_t = \alpha_0 + \alpha_1 IP_{t-1} + \alpha_2 L I_{t-i} + \alpha_3 L DG_{t-i} + \varepsilon_t \quad \ldots 03$$

من خلال هذه المعادلة، يمكن اعتبار أن الاستثمار الخاص يتأثر بالاستثمار العمومي والعجز في الإنفاق الحكومي. فإذا كانت أكبر حصة من الرأس المال الحكومي تؤدي إلى زيادة التأثير الحدي للرأس المال، فإن قرارات الاستثمار الجارية للقطاع الخاص ستتأثر بهذه الزيادة المتوقعة للرأس المال الحكومي، وهذا ما يفسّر التطبيق الفعال للسياسات الاستثمارية (حسب **Aschawer**, 1989).

إلا أنه يمكن اعتبار عوامل أخرى محددة للاستثمار الخاص باختلاف الاستثمار العمومي والعجز في الإنفاق الحكومي نرجعها إلى طبيعة السياسات المالية والنقدية، وحتى السياسات الاستثمارية لكل بلد والتي تعمل على الرفع من استثمارات هذا القطاع، ومدى تحفيز الوسائل والإجراءات للزيادة في العوائد المتأتية من مشاريعه المختلفة.

2-2 حول تأثير الاستثمار العام على النمو الاقتصادي

"نموذج تراكم رأس المال العام (نموذج بارو **Barro 1990**)"

مصدر من مصادر النمو الداخلي يمكن أن نجده في الظاهرة المنتجة على الاقتصاد من قبل تواجد المنشآت القاعدية الممولة من طرف الدولة، كانت الفكرة المطورة من طرف " Barro" 1990 و اكتملت بعدها من طرف " Barro , Sal-I-Martin" عام 1992 ، هذين النموذجين طوّرا بفعل الفكرة التي توحي بان تهيئة المنشآت القاعدية يرفع من الإنتاجية الحدية للرأس المال الخاص.

فرضيات نموذج بارو Les Hypothèses Du Modèle De Barro 1990

- Barro يفترض أن النفقات العمومية للمنشآت القاعدية و ليس خزين المنشآت القاعدية العمومية و يرمز لها ب: G
- هذه النفقات افترضت أنها استثمار عمومي بحت بمعنى مستخدمة بدون خصم و بدون تخصيص.
- البنية البديهية لهذا النموذج تستند على دالة الإنتاج Cobb-Douglas، ذات مردودية سلمية ثابتة إزاء العوامل من اجل المؤسسة الممثلة (i).

$$y_i = A_i K_i^{\alpha} L_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$$

$$0 \pi \alpha \pi 1 \quad \text{مع}$$

بحيث: y_i ، K_i ، L_i ، على التوالي : الإنتاج ، رأس المال الخاص ، اليد العاملة للمؤسسة (i) و G النفقات العمومية الكلية للدولة للمنشآت القاعدية ، على المستوى التجميعي هذه الدالة تأخذ الشكل التالي :

$$Y = AK^{\alpha} L^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$$

المردودية الحدية لرأس المال الخاص منخفضة (متناقصة)، ($K'_k = \alpha \frac{Y}{K}$) وعلى العكس المردودية الحدية المتصلة برأس المال الخاص و النفقات العمومية ثابتة $\left(AL^{1-\alpha}\right)$ إذا كان L ثابت هذا ما افترضه Barro.

و من اجل المؤسسات فالنفقات العمومية للمنشآت القاعدية تفسر كعامل إنتاج خارجي (ظاهري) معطى ومتاح بدون تكلفة و تمويله بفعل الاقتطاعات الجبائية، أما التقديم الجيد لهذا النموذج و دوافعه من ناحية السياسة الاقتصادية

3 – الدراسة التجريبية لأثر رأس المال العام على النمو الاقتصادي:

- **اعمال ACHAUER(1989A-1989B)**[9] والذي تناولت دراسته عن الاقتصاد الامريكي بفكره الاقتصادي الرأسمالي الذي يدعو الى الحد من تدخل الدولة فاخذ بالمعطيات السنوية الأمريكية المتعلقة بالنمو خلال الفترة 1949-1985والتي انتهى فيها الى تأكيد وجود رابطة إيجابيه بين راس المال العام والنمو :فزيادة رأس المال العام بنسبة 1% يؤدي الى ارتفاع الانتاجية الخاصة بنسبة 0.34%.وتمكن هذه النتيجة في الرابطة الجيدة بين تطور انتاجية عوامل الانتاج الخاصة ومخزون رأس المال العام؛ ففيما بين 1950-1970 تزايدت الانتاجية الاجمالية في الولايات المتحدة بمعدل سنوي قدره 2% ومخزون رأس المال العام بمعدل سنوي قدره نحو4%. بينما شهدت الفترة 1971-1985 انخفضا قويا في معدل النمو 0.8%للانتاجية 1.6% لمخزون رأس المال وقد انتهى الى ان مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال العام غير العسكري أعلى منها بالنسبة لرأس المال الخاص اذ تبلغ في الحالة الاولى نحو0.36% و في الحالة الثانية نحو 0.27%. بينما لوحظ بصدد تباطؤ الانتاجية في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE

- **دراسة(1992)MUNNEL** التي أكدت مرونة الانتاج لرأس المال العام الانتاجي و التي انتهى الى أنها تتراوح بين حد أقصى 40% على مستوى الاقتصاد القومي و أقل من 10% على مستوى المدن. وقد رأى أن لهذا التفاوت ما يبرره, فالأعمال المنجزة على مستوى مجمع تبرر حساسية الانتاج لرأس المال العام بدرجة كبيرة ، وأن مرونة الانتاج للرأس المال العام تتراوح بين (30الى40) % عل المستوى القومي ثم تتجه في الانخفاض ما بين 10% الى 20% في اليابان و أقل من 10% في فرنسا على سبيل المثال

- **دراسة ناديري و ماموناس (*NADIRI TE MAMAUNEAS 1992*)** التي تعلقت ببحث مدى مساهمة البنية الأساسية العامة في انقاص تكاليف المشروعات الخاصة في امريكيا، وباختصار انتهيا الى ان ارتفاع الخدمات المستمدة من البنية الاساسية بمقدار 1% يؤدي الى نقص تكاليف المشروعات الخاصة بنسبة تتراوح بين 0.1% الى 0.2% .

9) *RAJHI* Toufik »**croissance endogène, et externalité des dépenses publiques** » rev.eco-vol 44 n°02 mars1993 p p 339,395,364

- GUELLEC (dominique) et Ralle (pierre) » les nouvelles théories de la croissance » Edition la découvert. Paris 1996, P 104

- **دراسة بارو 1989**: هذه الدراسة تعتبر من الدراسات الاكثر انتشارا فلقد أجريت على نطاق دولي يشمل 98 دولة، بحصة مختلفة من النفقات العمومية (الصحة التعليم...) ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فقد اشار الى وجود علاقة ايجابية بين الاستثمارات العامة والنمو بالضافة الى ذلك يرى "**بارو**" أن تنويع النفقات العمومية الانتاجية تكون نتائجها عديمة الجدوى ويمكن أن يكون تأثيرها سلبا اذا أخذنا بعين الاعتبار النفقات العسكرية (حيث يحدث تحويل للموارد ذات الاحتمالية الانتاجية للوفاء بالمتطلبات العسكرية) وهو ما ذهب اليه في نتائجه بالتخلي عن اعتقاده الخاص بأنه يكفي أن تزيد الحكومة من حصتها في النفقات العامة الانتاجية لزيادة معدلات نمو للدخل القومي .

هذا الجز من الدراسات التي اجريت على كثير من اقتصاديات العالم المختلفة فكريا من اليابان ،الولايات المتحدة الامريكية الى فرنسا اثبتت ان هناك علاقة وطيدة بين الاستثمار الحكومي خاصة الموجه للبنية التحتية (غير المنتج) يساهم في انتاجية القطاع الخاص بتخفيض تكاليفه وزيادة انتاجيته وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي فهل توافق هذه الدراسات الواقع الجزائري

4- الدراسة القياسية المطبقة على معطيات الجزائر(مع التحليل، التقدير وتفسير النتائج):

4-1 الدراسة الوصفية:

أ- تطور حجم الإنفاق الاستثماري

الجزائر اهتمت بتخطيط الاستثمار منذ سنة 1967 أي عند بداية المخططات التنموية، فكانت تخصص له نفقات من أجل إنجاز البرامج الاستثمارية، حيث بلغت خلال المخطط الرباعي الأول 68.56 مليار دج لأنه تقرر إنشاء عدد هام من الصناعات الأساسية قي قطاع المحروقات حيث بلغت تكاليف برامجه الاستثمارية أكثر من 54% من مجموع تكاليف البرامج المتعددة.

كما بلغت النفقات الاستثمارية مبلغ 96.95 مليار دينار جزائري وذلك خلال المخطط الرباعي الثاني لتصل إلى 363.6 مليار دينار خلال المخطط الخماسي الأول ثم 560.5 مليار دج خلال المخطط الخماسي الثاني.

ولقد تكفلت البنوك التجارية بتمويل الاستثمارات المخططة متوسطة المدى، والبنك الجزائري للتنمية بتمويل المدى الطويل من موارد الخزينة. فقد عبئت البنوك العمومية حوالي 100 مليار دج على شكل قروض استثمار اتجاه المؤسسات الصغرى

والمتوسطة خلال سنة 2003 مخصصة لـــ 56156 مشروع. [10] وقد تم تجسيد نفس العدد تقريبا من المشاريع الاستثمارية منذ سنوات في إطار جهازي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

وتقارب القيمة الإجمالية التي تم تعبئتها في إطار تمويل الاستثمارات الخاصة بجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 86 مليار دج منها 54 مليار دج[11] على شكل قروض للنظام المصرفي. وكان لفائض السيولة الذي ميز السوق المصرفية المشتركة المحلية منذ سنة 2000، دور إيجابي في مجال تمويل الاستثمار بالسماح بزيادة حجم القروض الموجهة للاقتصاد إذ انتقلت من حوالـــي1267 مليـــار دج سنة 2002 إلى 1368 مليار دج سنة 2003 في مجال تحسين أداء ظروف تمويل الاستثمار خاصة تجاه القطاع الخاص الذي يستقطب حوالي 43.40% من إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد دون أن ننسى دور الدولة في مجال تطهير البيئة المصرفية من خلال عمليات إعادة رسملة البنوك العمومية.

ومن خلال الميزانية العامة للدولة، فقد سجلت النفقات الاستثمارية مبلغ 2304.7 مليار دج خلال خمس سنوات موزعة: كما يلي 321.9 مليار دج في سنة 2000،[12] 357.4 مليار دج في سنة 2001، في حين بلغت 452.9 مليار دج في سنة 2002 و516.5 مليار دج في سنة 2003 إلى أن وصلت 638 مليار دج سنة 2004.[13] ومن أجل مواصلة تنفيذ سياسة الاستثمار المكثفة والمشجعة للخدمات المرافقة للاقتصاد (كالهياكل القاعدية، وتوسيع شبكات الكهرباء والنقل...) في إطار البرنامج الخماسي 2005- 2009، فقد رصد له غلاف مالي تجاوز 120 مليار دولار[12]خصص جزء كبير منه لتنمية البنى التحتية.

ولقد سمح قانون النقد والقرض الذي صدر في 14 أفريل 1990 بالرجوع للتسيير العقلاني في هذا المجال، وهذا ما سمح بالتعديل الإيجابي للبيئة المالية أهمها تحسين الوساطة البورصية وتحسين السوق المالية والمراقبة المصرفية.

كما تمّ إنشاء أدوات تمثلت في صندوق الاستثمارات وشركة رأس المال المخاطرة وذلك في إطار استمرارية جهد التجديد المالي الذي يحيط بيئة الاستثمارات في الجزائر، فهو يرتبط بـــ:

- إنشاء وتطوير شركات القرض؛
- تطوير النظام القضائي المتخصص؛
- عصرنة المنظومة الإعلامية ومنظومة الدفع؛
- عصرنة المنظومة الإعلامية الخاصة بمستخدمي البنوك؛
- تطوير الإبداع المالي.

وتم بالفعل التخفيف من اللجوء إلى التمويل الخارجي بدءا من سنة 2006، وهذا من خلال إصلاح عميق للمنظومة التشريعية الوطنية لتكييفها مع التطور الاقتصادي والاجتماعي الحاصل على المستويين الوطني والدولي. كما عملت السلطات العمومية على استكمال إصلاح قطاع المالية والبنوك من أجل التحكم الأفضل في عملية تخصيص الموارد وإنفاق الأموال العمومية، وتمكين القطاع من تأدية دوره كاملا بالنسبة لتمويل المشاريع الاستثمارية ومن ثمّ تمويل الاقتصاد ككل.

---

10)مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العادية 24، جوان 2004 ص 120.

11) منشورات الوكالة (APSI)، دليل رقم 1 ص 4.

12 الدليل الإحصائي الجزائري رقم 21، الديوان الوطني للإحصائيات، 2005 ص 352

13. الدليل الإحصائي الجزائري رقم 22، مرجع سبق ذكره ص 365

أولت الجزائر اهتماماتها في مجال الاستثمار لجميع القطاعات الإنتاجية (الصناعي و الزراعي)، وشبه الإنتاجية (السياحة، التجارة، النقل ..) ، و غير المنتج الذي يتركب من تجهيزات ذات طبيعة اقتصادية (أي البنية التحتية الاقتصادية) ويترتب عنها شق الطرق وتعبيدها، وتطوير شبكة المياه، وشبكة الكهرباء والغاز، وتجهيزات ذات طبيعة اجتماعية (أي البنية التحتية الاجتماعية) وتدخل ضمن هذه التجهيزات كل الاستثمارات التي يترتب عنها بناء مساكن، ومراكز التعليم والتكوين، ومراكز الصحة ومراكز الإدارة.

ب–البنية التحتية الاقتصادية للاستثمار

شهد قطاع الأشغال العمومية ديناميكية كبيرة في بداية القرن الحالي. عرفت الجزائر إنجاز بنية تحتية قوية من شبكات طرق ووسائل نقل وهياكل ضخمة في جميع القطاعات، لبناء اقتصاد قادر على المنافسة وإحداث الثروة ومناصب الشغل، ولقد أنفقت الجزائر ما يقارب الـــ 200 مليار دولار[14] في مشاريع البنية التحتيـــة وبرامج تنمية المناطق الصحراويـــة وتطوير المنشآت التحتية والخدمات الاجتماعية في الفترة ما بين 2001 و2008.

ومن خلال البرنامج الخماسي السابق، تمّ تمويل قرابة 20% للجهود المبذولة في قطاع الأشغال العمومية، كما تمّ إنجاز معهد عال لتسيير المشاريع الكبرى وكذا تأهيل المدرسة الوطنية ذات مستوى رفيع لتكوين مهندسي الأشغال العمومية. اما في المخطط الخماسي الحالي 2014/2009 وتأكيدا للمخطط السابق الذي برزت خلاله مختلف المشاريع ذات البعد الاستراتيجي. وتهدف مختلف المخططات المعتمدة إلى ضمان الاستمرارية لتحقيق هدف أساسي يتمثل في تطويـــر منشآت الطرق والطرق السريعة والموانئ والمطارات إلى غايـــــة عام 2025، وهذا من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وتأتي هذه السياسة في إطار الخيارات الكبرى التي حددتها الدولة، وقدمت الحكومة الجزائرية برنامج دعم التنمية الاقتصادية يمتد إلى عام 2013 لتحسين البنية الأساسية لاسيما في الطرق تبلغ قيمة الظرف المخصص له 150 مليار دولار أي ربع ميزانية المخطط الخماسي، ومن بين المشاريع الهيكلية الأكثر أهمية الطريق السيار شرق- غرب بالنظر إلى فوائده الجمة على الاقتصاد الوطني خاصة وأنه سيربط حوالي 32 إلى 34 ولاية من بين 48 ولاية.

وهو يعد إنجاز سيفسح المجال أمام كل مستثمر يرغب في الاستقرار في أي منطقة من مناطق الجزائر. بالإضافة إلى قطاعات الصحة والتربية والتعليم والجامعات والسكن والشغل والنقل وتزويد عدد من المناطق الكبرى في البلاد بمستشفيات كبيرة ومطارات وخطوط للسكة الحديدية والطرق وانجاز محطات ضخمة لتطهير المياه. ويتم تنفيذ هذا البرنامج بهدف الحد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والآثار التي خلفتها الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر منذ سنة 1999.

وفيما يلي، سنقوم بعرض الإنجازات التي حققتها الجزائر في مشاريع البنى التحتية والمشاريع التي هي في طور الإنجاز خلال البرنامج الخماسي (2005- 2009) والبرنامج الخماسي الحالي (2013/2009):

- **في مجال تطوير منشآت الطرق والطرق السريعة:**

لقد تمّ ما يلي: تحسين شبكة الطرق بطول 6000 كلم، إنجاز ثلاثة طرق سريعة حول المدن، تحديث السكة الحديدية للشمال بطول 1220 كلم، إنجاز الطريق السريع شرق غرب بطول 1213 كلم يربط 5 دول افريقيـــة [15]، فهو يشارك بصورة فعالة في المجهود التنموي الشامـــل للبلاد، ويتكون هذا المشروع من ستة أروقة للسير ويربط أهم المدن الجزائرية (عنابة،

14 الاقتصادية، مجلة شهرية العدد السابع، ديسمبر 2008 ص 35.

15 الاقتصادية، مجلة شهرية العدد السابع، ديسمبر 2008 ، ص 33.

قسنطينة، سطيف، الجزائر، وهران، تلمسان)، كما تمّ تجهيز مترو العاصمة ودراسة إمكانية امتداده، إنجاز سكك الترامواي في المدن الكبيرة، كهربة السكك الموجودة بطول 2000 كلم ، وانجاز 4000كلم من الطرق السريعة ، بقيمة 1000[16] مليار دينار من بينها الفين كلم ستنطلق بها الاشغال عن قريب لربط جميع الموانئ بالطريق السيار، وفي هذا الإطار، فإن الشركات الألمانية متواجدة منذ بداية السبعينات للمشاركة في بناء الاقتصاد الجزائري، فهي تساهم حاليا في تنفيذ بعض المشاريع والتي لازالت في طور الإنجاز منها مشروع السكك الحديدية في الجزائر الذي تتعاون في تنفيذه شركة "**سيمنس**" وبتكاليف تصل إلى 7 مليار دولار.

ولقد حدد المخطط الخماسي الرئيسي للطرق والطرق السيارة للفترة 2025/2005 والذي صودق عليه بتاريخ 24 أفريل 2007 المحاور الرئيسية للتنمية على المدى القصير والمتوسط ويتمحور حول:

- انجاز الطرق السيارة الجانبية الثانية والثالثة والرابعة على طول 700 كلم؛
- انجاز الطريق السيار الجانبي للهضاب العليا على طول 1300 كلم؛
- تحديث وتكثيف الشبكة الموجودة؛
- انجاز أعمال التهيئة الحضرية من أجل تخفيف الازدحام عن حركة المرور؛
- استكمال الطريق العابر للصحراء؛
- تهيئة الطرق الساحلية من أجل ترقية السياحة والشريط الساحلي؛
- ضمان أمن مستخدمي الطرق.

4-2 الدراسة القياسية

أ- الاستثمار العمومي و النمو الاقتصادي

ننطلق من الفرضية أن الاستثمار العمومي (الحكومي) يساهم إيجابا في الإنتاج الكلي.

فالهدف من هذا البحث في الجزائر هو إثبات أو رفض هذه الفرضية انطلاقا من نموذج قياس اقتصادي لدور عنصر الإنتاج هذا ، الذي يساهم بطريقة مباشرة على المدخلات مثل العناصر التقليدية لدالة الإنتاج المعرفة ب: خزين رأس المال و العمل.

- **تقديم النموذج بالشكل العام**

نفترض أن الإنتاج يحدد من قبل دالة الإنتاج **Cobb-Douglas** بالشكل التالي:

$$Y_t = A_t K_t^{\alpha} L_t^{\beta} IE_t^{\delta} e^{\varepsilon t}$$

بحيث:

Y: الناتج الداخلي الخام

A: الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج

L: العمل

SK: خزين رأس المال

IE: الاستثمار العام

للقيام بعملية الانحدار لا بد من خطية النموذج باستعمال اللوغاريتم النيبيري

16 عمار غول وزير الاشغال العمومية فندق الرياض 19.02.2013 طالع الجرائد الوطنية الصادرة يوم 20.02.2013

$$Ln Y_t = Ln A_t + \alpha Ln SK_t + \beta Ln L_t + \delta Ln IE_t + \varepsilon_t$$

- **النموذج:**

بالإضافة إلى المتغيرات الكلاسيكية لدالة الإنتاج أضفنا متغير إضافي لكل المعادلات و المتمثل في الاستثمار العمومي الكلي المعطى بالعلاقة التالية:

$$Ln Y_t = Ln A_t + \alpha Ln K_t + \beta Ln L_t + \delta Ln IE_t + \varepsilon_t$$

وبعد المرور بجميع الخطوات المتعلقة بالتقدير" معالجة العطيات، توحيد وحدات القياس الاستقرارية، السببية، الاختبار" بعد التقدير تصبح المعادلة بالشكل التالي :

$$\hat{Ln}(\text{PIB}) = \underset{(3.11)}{9.02} + \underset{(1.34)}{0.32} Ln(\text{L}_t) + \underset{(5.77)}{0.24} Ln(\text{SK}_t) + \underset{(6.73)}{0.39} Ln(\text{IE}_t)$$

$$R^2 = 0.96 \qquad DW = 1.09 \qquad Obs = 37$$

أ- **التقييم الاقتصادي:**

نقبل إشارة (موجبة) معلمة خزين رأس المال لأنه إذا ارتفع خزين رأس المال أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام.

نقبل إشارة (موجبة) معلمة العمل لأنه إذا أرتفع التوظيف (العمل) أدى إلى ارتفاع في الإنتاج و بذلك نمو الناتج الداخلي الخام.

نقبل إشارة (موجبة) معلمة الاستثمار العمومي لان زيادة في الاستثمار العمومي متبوع بنمو اقتصادي يزيد من ارتفاع الإنتاج

ب- **التقييم الإحصائي:**

من المعادلة نقبل إحصائيا معلمة كل من المتغيرات : خزين رأس المال ، و الاستثمار العمومي لان إحصائية t^* المحسوبة لستيودنت لكل من $\mathbf{sK, IE}$ اكبر من إحصائية t^*_{tab} المجدولة و التي تساوي إلى $t_{*tab} = t^{0.05}_{n-k} = t^{0.05}_{33-3} = t^{0.05}_{30} = 1.69$ إذن المعلمات معرفة و تختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ بحيث[17]:

$$t^{0.05}_{K_t} = 5.77$$
$$t^{0.05}_{ie_t} = 6.73$$

الخاتمة:

إن نتائج الدراسة لم تكن مطابقة بالتمام للجانب النظري مما يدل على الجانب المهم غير المفسر في دالة الانتاج والذي يرجع بالأساس الى حجم النفقات الاستثمارية غير المنتجة وهو ما يؤكد نتائج المطبقة **"لبارو"** التي انتهت إلى نتائج عديمة الجدوى أو تتعارض مع البديهيات المقترحة.

في اعقاب الدراسة التحليلية باستعمال طريقة المركبات الاساسية (**Acp**) والقياسية اتضح ان قطاعات الاستثمارات العمومية متكاملة فيما بينها وأثرها جميعا لا فرادا، الا أن هناك اثر طفيف لقطاع الاشغال العمومية و الفلاحة.

[17] كل القيم تؤخذ بالقيم المطلقة $\left|t^{0.05}_{x_t}\right|$

لقد كان الهدف من بحثنا هذا هو معرفة أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي على المدى البعيد وثم تحديد أهم المتغيرات المفسرة لنمو دالة الإنتاج للقطاع الجزائري انطلاقا من المفاهيم الأساسية لدور الدولة في الحياة الاقتصادية

وعلى أي حال فان النماذج التي اقترحت أن يكون رأس المال العام أحد مصادر النمو الذاتي قد وجدت صداها في التطبيق، فإذا كان تبوء الدولة لدورها اقتصادي معين يرتبط أولا بالاعتبارات السياسية والاجتماعية فالدول النامية كان ومازال للدولة دور مهم وإجباري للنهوض باقتصادها والدول المتطورة والتي حققت قفزة عالية في ارتفاع معدلات النمو "الصين"[18] يعود الفضل فيها للدولة. وما تعيشه اليونان والخطة الواحدة و الثانية و العشرين في فرنسا رأت ضرورة زيادة النفقات العامة وليس انقاصها .

قائمة المراجع:

- د. أحمد هني : "دروس في التحليل الاقتصادي الكلي"، OPU، الجزائر، 1993.
- د. المرسي السيد حجازي: "اقتصاديات المشروعات العامة"، النظرية والتطبيق جدوى المشروعات وتسعير منتجاتها وخصخصتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،
- د. الموسوي ضياء مجيد: "النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي"، ط2، OPU، الجزائر 2005.
- د. بن اشنهو عبد اللطيف: "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط"، (80-90)، د وم ج،

- د. بيار مايه (Pierre Maillet) : "النمو الاقتصادي La croissance économique" المنشورات العربية.

18 المرتبة الثانية في معدل النمو بعد الو م إ